مع استمرار استحواذ الإمارات على المركز الأول

«النقد العربي»: الكويت تتقدم في ترتيب «المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية»

قال صندوق النقد العربي إن الكويت حققت تقدماً على مستوى المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية لعام 2023 وحلت في المركز الثامن في مؤشر الاقتصاد الكلي مقارنة بالمركز التاسع في التصنيف السابق.

وأضاف الصندوق في العدد السابع من تقرير تنافسية الاقتصادات العربية 2023 أن سلطنة عمان والسعودية وقطر والإمارات والكويت والبحرين استحوذت على المراكز المتقدمة على التوالي على مستوى الدول العربية في المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية.

ولفت إلى أن أربع دول عربية حافظت على وضعيتها التنافسية للفترة (2022-2019) بالفترة المقارنة (2018-2021) فيما تحسن الوضع التنافسي في تسع دول عربية هي الأردن والإمارات والجزائر والعراق وعمان وقطر والكويت وليبيا واليمن فيما سجل تراجع أربع دول أخرى.

وأشار إلى استمرار استحواذ الإمارات على المركز الأول في المؤشر العام لتنافسية الاقتصادات العربية بفضل تحقيقها مراتب متقدمة في كل من مؤشر الاقتصاد الكلي ومؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار تلتها قطر في المركز الثاني وحلت السعودية وعمان والكويت والبحرين في المراكز الثالث والرابع والخامس والسادس على التوالي.

وتناول التقرير مؤشر القطاع النقدي والمصرفي على مستوى الدول العربية حيث حلت قطر في المركز الأول في مؤشر القطاع النقدي والمصرفي مستفيدة من حصولها على مركز متقدم في مؤشرات الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي وفي مؤشر القروض المتعثرة.

وقال إن الكويت حلت في المركز الثاني بسبب حصولها على مركز متقدم في مؤشر تراجع القروض المتعثرة ومؤشر معدل نمو الأصول الأجنبية تليها المغرب في المركز الثالث ويرجع ذلك إلى حصولها على مركز متقدم في السيولة المحلية من الناتج المحلي الإجمالي.

وأشار إلى أن الكويت حلت في المركز الحادي عشر في مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار فيما حلت الكويت في المرتبة الثانية على مستوى الدول العربية بالنسبة لمؤشر الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ولفت إلى استحواذ الكويت وقطر وليبيا على المراكز الثالثة الأولى على مستوى المجموعة ككل في مؤشر الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وأظهر تقرير صندوق النقد العربي أن العديد من الدول العربية قامت بتبني استراتيجيات ورؤى وطنية متعددة بهدف تعزيز القدرة الإنتاجية وتحسين كفاءة السلع المنتجة وزيادة التركيز على القطاعات الإنتاجية كما تسعى الدول العربية جاهدة لتطوير قطاعات الخدمات وتسهيل بيئة الأعمال وتحسين البنية التحتية بهدف مواجهة التحديات التي تعترض قدراتها التنافسية.

وتناول التقرير الجهود الوطنية للدول العربية الرامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة وبالتالي رفع مستويات المعيشة في وقت تضمنت هذه الاستراتيجيات والرؤى مجموعة الإجراءات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية مثل تعزيز الاستثمارات في الصناعات المحلية وتحسين بيئة الأعمال لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

وأفاد بأن الدول العربية ركزت كذلك على تطوير التعليم وتدريب القوى العاملة لضمان توافر المهارات اللازمة للقطاعات الإنتاجية والخدمات إضافة إلى العمل على تحسين البنية التحتية من خلال مشاريع البنية التحتية الكبرى مثل تطوير الطرق والموانئ وتوفير الخدمات اللوجستية الحديثة بما يعزز قدرة الدول على تصدير منتجاتها وتحقيق التنافسية العالمية.

وتناول التقرير في مؤشراته ما يتعلق بالقطاع الحقيقي وقطاع مالية الحكومة والقطاع الخارجي والقطاع النقدي والمصرفي ومؤشر الاقتصاد الكلي والبنية التحتية وقطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة وقطاع الحرية الاقتصادية ومؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار والمؤشر العام للتنافسية.

ويهدف مؤشر تنافسية الاقتصادات العربية إلى قياس القدرة التنافسية في الدول العربية في ظل الأوضاع الاقتصادية والدولية التي تمر بها وهو عبارة عن مؤشر مركب يتكون من مؤشرين رئيسيين هما مؤشر قطاع الاقتصاد الكلي ومؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار ويتكون كل مؤشر منهما من مجموعة من المؤشرات الفرعية.

ويعد صندوق النقد العربي مؤسسة مالية عربية إقليمية أسست عام 1976 وتضم 22 دولة عربية من ضمنها دولة الكويت وبدأت في ممارسة نشاطها عام 1977 بهدف إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية.

صندوق النقد العربي

رغم قلقهم من عمليات الاحتيال المحتملة

«كاسبرسكي»: 71 % من المستهلكين في السعودية يتعاملون في العملات المشفرة

مع تحول العملات المشفرة إلى «الوضع الطبيعي الجديد»، أجرت شركة كاسبرسكي استطلاعاً لدراسة موقف المستهلكين تجاه استخدام العملات المشفرة. وبالنتيجة، قال (71 %) من المشاركين في الاستطلاع إنهم يمتلكون عملات مشفرة في الوقت الحالي، وقال (70 %) في السعودية أنهم يعلمون كيفية استخدام العملات المشفرة جيداً. واكتشف الاستطلاع أيضاً أن ما يقارب من نصف المستهلكين بنسبة (46 %) في السعودية يعتقدون أن العملات المشفرة هي مستقبل التسوق وأن استخدامها كخيار دفع يومي سيسعدهم.

يعتقد ما يقارب من نصف المشاركين في الاستطلاع أن الدفع بالعملات المشفرة سيصبح خياراً شائعاً للتسوق عبر الإنترنت (46 %) في السعودية. علاوة على ذلك، تشعر أغلبية المشتركين (91 %) في السعودية بالارتياح تجاه التسوق عبر الإنترنت وفي المتاجر الفعلية باستخدام العملات المشفرة في المستقبل.

يرغب المستهلكون أن يستخدموا العملات المشفرة لشراء ما يتعلق بشغفهم مثل ألعاب الفيديو (66 %) ولإجراء عمليات الشراء أو الترقيات داخل اللعبة (43 %)، لكن قال (57 %) إنهم قد يستخدمونها أيضاً لشراء معدات ألعاب الفيديو مثل لوحات المفاتيح المصممة خصيصاً للعب.

ذكر المشاركون أيضاً أنهم يرغبون في استخدام العملات المشفرة لشراء الملابس (47 %) في السعودية والمواد التموينية (42 %).

أما عندما طلب من المشاركين تحديد المخاوف والمخاطر المتعلقة باستخدام العملات المشفرة، فقد أشار (56 %) منهم إلى تقلبات الأسعار وعمليات الاحتيال. فقد أدت المخاطر الأمنية المحتملة من استخدام العملات المشفرة إلى إبعاد بعض المتسوقين عن استخدامها، حيث إن 18 %) منهم لا يعرفون طريقة مناسبة لحماية العملات المشفرة، مما يقلل من دافعيتهم لاستخدامها.

عن الاستطلاع، قالت «مارينا تيتوفا»، نائب رئيس تسويق منتجات المستهلكين في كاسبرسكي: «تظهر نتائج استطلاعنا أن فهم المستخدمين للعملات المشفرة قد زاد خلال السنوات القليلة الماضية. فالآن، أصبح أكثر من نصف المشاركين من السعودية (70 %) متيقنين من أن مستوى معرفتهم بالعملات الرقمية عالٍ أو متقدم حتّى. نحن ندعّم احتياجات مجتمع مستخدمي العملات المشفرة من خلال إضافة ميزات حماية خاصة إلى حلولنا الأمنية الشاملة مثل Kaspersky Pr– mium، وذلك حتى يتمكن عملاؤنا من التعامل مع العملات المشفرة دون المخاطرة بأموالهم وبياناتهم الشخصية في الفضاء السيبراني.»

كما ينصح خبراء كاسبرسكي باتخاذ الإجراءات التالية للحفاظ على الأمان عند استخدام العملات المشفرة:

• تحقق دائماً من صحة عنوان محفظة الويب، ولا تتبع الروابط إلى بنك رقمي أو محفظة ويب.

• قبل إرسال العملات، تحقق جيداً من عنوان المستلم (على الأقل تحقق من رمزه الأول والأخير)، والمبلغ الذي سيتم إرساله، ومقدار الرسوم المرتبطة بعملية الإرسال.

• اكتب عبارة تذكيرية تساعدك على استعادة محفظة العملات المشفرة الخاصة بك إذا فقدتها أو نسيت كلمة المرور الخاصة بها.

• حافظ على هدوئك واتخذ قرارات مستنيرة عند الاستثمار في العملات المشفرة؛ لا تتخذ قرارات متسرعة أو ناتجة عن ذعر.

• تذكر دائماً أن الاستثمار في العملات المشفرة محفوف بمخاطر عالية. لا تستثمر أكثر مما أنت مستعد لخسارته في أي لحظة. كما ينصح الخبراء دائماً بتنويع استثماراتك.

• استخدم محافظ أجهزة معتمدة للعملات المشفرة.

• استخدم منتجات مكافحة الفيروسات عالية الجودة لحماية الأجهزة التي تستخدمها للوصول إلى محافظ العملات المشفرة والتداول في بورصات العملات المشفرة.

شركة كاسبرسكي

بهدف توظيف حلول كفاءة الطاقة في الإدارة الذكية للشبكة

«e& المؤسسات» توقع اتفاقية تعاون مشترك مع «شنايدر إلكتريك»

لقطة جماعية بعد توقيع الاتفاقية

أعلنت "e& المؤسسات" التابعة لمجموعة e& (المعروفة سابقاً باسم مجموعة اتصالات) التعاون مع "شنايدر إلكتريك"، رائدة التحول الرقمي لإدارة الطاقة والأتمتة، بهدف تحسين الكفاءة التشغيلية للطاقة في كامل شبكتها بما يتماشى مع مستهدفات الأجندة الوطنية الخضراء 2030 لدولة الإمارات، وذلك من خلال الاتفاقية الثنائية التي تم توقيعها ضمن فعالية خاصة في مؤتمر الأطراف "COP28" الذي انعقد في مدينة إكسبو دبي بدولة الإمارات من 30 نوفمبر حتى 12 ديسمبر 2023.

ويسعى التعاون إلى الارتقاء بحلول الطاقة النظيفة وحماية البيئة. وتستكشف "e& المؤسسات" من خلاله الخيارات الجديدة والبديلة من مصادر الطاقة، ومعايير الأحمال والتوليد، إلى جانب التعامل مع أي تغييرات في أنماط الطلب ومتطلبات الاعتمادية.

وقال ألبرتو أراكيو، الرئيس التنفيذي لشركة e& enterprise IoT & AI–: "ستساعدنا الشراكة على تحقيق إدارة مطوّرة للأنظمة، وامتلاك القدرة على التكيف بصورة آنية، والانتقال السلس نحو مرحلة تفاعلية ورقمية جديدة في مجال إدارة الشبكات. وبالتعاون مع شنايدر إلكتريك، نهدف إلى تمكين عملائنا، عبر حلول كفاءة الطاقة المصممة خصيصاً، من خوض رحلة التحول الرقمي بنجاح."

بدوره، قال وليد شتا، رئيس شنايدر إلكتريك في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا: "هذه الاتفاقية مع e&" المؤسسات" تعكس حرصنا المشترك على تطوير حلول نوعية للشبكات الرقمية في دولة الإمارات. وهذا التعاون يضمن تحسين الكفاءة التشغيلية للشبكات، ويدعم تحقيق الرؤية الاستراتيجية الطموحة لدولة الإمارات في مجال كفاءة الطاقة. ونحن نركز على تقديم خبراتنا لتطوير كفاءة الشبكات، مقترنة بخبرات e& المؤسسات، لكل من القطاعات الحكومية وقطاع المؤسسات والشركات الخاصة."

وتعمل شركة "e& المؤسسات" في كل من دولة الإمارات، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، حيث تقدم منتجات توفر قيمة رقمية مضافة معمقة تمكّن مشاريع تطوير مستدامة، ومدنا أكثر أماناً، وخدمات حكومية أكثر تطوراً، ورعاية صحية متصلة، وتعليماً معززاً، وتدعم خدمات مصرفية رقمية، وصناعات آلية متقدمة، وتصنيع وخدمات لوجستية متطورة. وتتميز "e& المؤسسات"، وانطلاقاً من سجل حافل بالنجاحات في تصميم وتقديم وتشغيل الحلول الرقمية الشاملة والمؤثرة والذكية والآمنة القائمة على منصات مرنة، بقدرتها على تقديم استشارات شاملة وهيكلة الأعمال وتصميم الحلول وإدارة البرامج وتنفيذ المشاريع وتسليمها، وتوفير الدعم لمراحل ما بعد التنفيذ.

«المركزي الصيني»: مخاطر المؤسسات المصرفية في البلاد «تحت السيطرة»

قال تقرير أصدره بنك الشعب الصيني (البنك المركزي)، إن المؤسسات المصرفية الصينية حافظت على عمليات جيدة مع السيطرة على المخاطر بشكل عام في الربع الثاني من 2023.

وذكرت وكالة الانباء الصينية (شينخوا) أن تقرير الاستقرار المالي الصيني لعام 2023، الذي جمّعه بنك الشعب الصيني، استشهد بنتائج التصنيفات الفصلية لـ4364 مؤسسة مالية مصرفية في الصين، إذ قام بتقييم استقرارها ومخاطرها.

وقال التقرير إن التصنيف أظهر أن 3655 بنكًا تعمل بأمان، وأن أصولها تمثل 98.28 في المائة من إجمالي أصول جميع البنوك المشاركة.

كما قال التقرير إنه على الرغم من أن بعض المؤسسات المالية الصغيرة والمتوسطة الحجم في المناطق الريفية تواجه مخاطر، إلا أن البنوك الكبيرة حصلت على تصنيف أفضل، الأمر الذي يمكنه المساعدة على ضمان استقرار النظام المالي.

وأضاف التقرير أن البنك المركزي سيواصل تعزيز إصلاح البنوك الصغيرة والمتوسطة الحجم لحل مخاطرها، والوقاية من مخاطر البنوك التجارية الحضرية والجمعيات التعاونية للائتمان الريفي، ودفع إصلاح وإعادة تنظيم بنوك القرى والبلدات بشكل مطرد.

بنك الشعب الصيني